عرض فني ومالي مقدم

لوزارة العمل المصرية

"دراسة متخصصة لإعداد إطار استراتيجي لوزارة العمل المصرية"

مقدم من

معهد التخطيط القومي

وحدة الأنشطة العلمية التعاقدية

يونيو 2025

القسم الأول: العرض الفني

أولًا: مقدمة

بالإشارة إلى الاجتماع المنعقد بتاريخ 2025/3/13 مع معالي وزير العمل السيد/ مُحمد جبُران، وبعض القيادات والخبراء من كل من وزارة العمل ومعهد التخطيط القومي بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية، والذي تم فيه التعرف على توجهات سيادته والوزارة الاستراتيجية حتى عام 2030، و في ضوء ما تم من مناقشات مثمرة، وبناءً على ما خلُص إليه الاجتماع، تفضل معالي الوزير بمخاطبة معهد التخطيط القومي بتاريخ 2025/3/17 لإعداد عرض فني ومالي للدراسة المتخصصة المعنية بإعداد "إطار استراتيجي لوزارة العمل المصرية"، متضمنًا أهداف ومرجعيات ومكونات ومراحل الإطار الاستراتيجي لوزارة العمل حتى عام 2030. وعطفًا على هذا الخطاب، قام فريق من خبراء المعهد بزيارة استطلاعية مع قيادات وزارة العمل بتاريخ 2022/4/13، وبناءّ عليه تم إعداد العرض الفني والمالي للدراسة المتخصصة المشار إليها.

تعتبر وزارة العمل من المؤسسات المصرية العريقة التي تعود نشأتها إلى تأسيس (مكتب العمل) عام 1930 وقد تطور دور الوزارة ضمن مسيرة طويلة منذ ذلك التاريخ وصولًا لصدور قرار مجلس الوزراء رقم 2103 لسنة 2023 بتغيير مسمى الوزارة من وزارة القوى العاملة إلى وزارة العمل، مع توسيع نطاق ومجالات عمل الوزارة مع كافة الجهات والأطراف المعنية بقضايا العمل في مصر، وبما يتوافق مع المعايير الدولية ومبادئ المنظمات الدولية والإقليمية.

تعمل وزارة العمل في إطار دستور عام 2014 والذي ينص في مادته رقم (12)، على أن: العمل حق، وواجب، وشرف تكفله الدولة، ولا يجوز إلزام أي مواطن بالعمل جبرًا، إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، ولمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل. كما تعمل في إطار قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية، حيث يقع على عاتق الوزارة العديد من المهام المرتبطة برسم سياسات الاستخدام وتنظيمه في الداخل والخارج، ورسم السياسة القومية للتدريب، ورعاية القوى العاملة والتأكد من تهيئة بيئات عملها المناسبة، وتنظيم استخدام الأجانب في البلاد، بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات ذات الصلة بمهام الوزارة، وإعداد وإصدار النشرات الإحصائية، وغيرها.

يعتمد هيكل الوزارة في إدارة أعمالها ومهامها السابق الإشارة إليها على عدد من الإدارات المركزية، ومجموعة من الإدارات العامة بما فيها الإدارات العامة الجديدة وفق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1146 لسنة 2018 والتي تضم: التقييم والمتابعة، المراجعة الداخلية، الموارد البشرية، نظم المعلومات والتحول الرقمي. كما يضم الهيكل التنظيمي للوزارة إدارة عامة للمراجعة الداخلية والحوكمة وفق قرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم 54 لسنة 2020 باستحداث تقسيم تنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإداري للدولة.

بجانب التصاعد في قوة العمل في مصر، وتصاعد أعداد قوة العمل المصرية خارج مصر، تشهد بيئة عمل الوزارة في الآونة الأخيرة متغيرًا جديدًا لا يقل أهمية، يتمثل في اتجاه الدولة لإصدار قانون جديد للعمل، حيث قدمت الحكومة مشروع القانون لمجلس النواب، وانتهت لجنة القوى العاملة في المجلس من مناقشته بالتفصيل وإعداد تقرير نهائي للعرض على الجلسة العامة لمجلس النواب في النصف الثاني من فبراير 2025.

في ضوء تلك المتغيرات الهامة في بيئة عمل وزارة العمل محليًا وخارجيًا، تسعى الوزارة، بالتعاون مع معهد التخطيط القومي، إلى تطوير رؤيتها الاستراتيجية، وتطوير هياكلها الأساسية على النحو الذي يضمن القيام بأدوارها في المرحلة المقبلة بأكبر قدر من الاحترافية والتميز والاستدامة.

ثانيًا: الأهداف الرئيسية

1. إعداد خطة استراتيجية لوزارة العمل المصرية (2026 – 2030).
2. تقديم مقترحات حول إعادة الهيكلة التنظيمية / الوظيفية.

ثالثًا: المرجعيات

1. الدستور المصري لعام 2014 (المعدل عام 2019).
2. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وإطارها المحدث: الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 المحدثة.

3. برنامج عمل الحكومة (2024/ 2025 - 2026/ 2027) - معًا نبني مستقبلًا مستدامًا

4. الاستراتيجيات الوطنية النوعية ذات الصلة بعمل وزارة العمل: (الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية (2013 – 2030)، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (2030) - خطط وسياسات التعليم والتعليم الفني والتدريب المهني - الاستراتيجية الوطنية للصناعة المصرية 2030، مسودة الاستراتيجية الوطنية للإصلاح الإداري 2025-2030)، وغيرها.

5. التشريعات الوطنية ذات الصلة: وعلى رأسها قانون العمل الراهن والمحتمل صدوره، قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019، وقانون الضمان الاجتماعي رقم 12 لسنة 2025، وغيرها.

6. القرارات الوزارية ذات الصلة، والتي تتعلق برعاية واستخدام القوى البشرية، والتدريب، وغيرها.

7. الأدلة والمدونات ذات الصلة، مثل مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة.

8. الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وعلى رأسها اتفاقيات منظمة العمل الدولية، و اتفاقيات العمل العربية، وغيرهما.

9. الخبرات المقارنة و أفضل الممارسات، للوزارات المناظرة إقليميًا ودوليًا.

رابعًا: نطاق الأعمال المطلوبة

يتضمن نطاق الأعمال المطلوبة توصيف وتقييم الوضع الراهن لوزارة العمل من منظور استراتيجي، وطرح بدائل ومسارات لوضع استراتيجي/ تشاركي بديل مأمول، وتتضمن المهام الفرعية التالية:

- توصيف جوانب القوة والضعف في بيئة العمل الداخلية للوزارة، حيث يتم مراجعة وتقييم كافة جوانب عمل الوزارة وسياساتها المختلفة، وتقييم أوضاع الهياكل التنظيمية والوظيفية والتشريعية، وتقييم الأداء وقياس الأثر، بالتنسيق مع الفريق الفني المناظر من الوزارة، وتحديد الفجوات القائمة في هذا الخصوص.

- توصيف الفرص المتاحة والتحديات المنظورة أمام الوزارة، بما في ذلك تقييم إمكانية تطوير نموذج عمل الوزارة Business Model الراهن، وطرح وتقييم بدائل فرص تطوير نموذج أعمال جديد يدعم التميز والاستدامة في إطار التحولات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بعمل الوزارة، لتصبح الوزارة من الكيانات التي تتسم بالتميز والاستدامة.

- بلورة إطار استراتيجي تشاركي جديد للوزارة، يتضمن مناقشة و إقرار:

  - رؤية مستقبلية للوزارة حتى عام 2030.

  - رسالة توضح هوية وماهية عمل الوزارة وأدواتها والمستفيدين من خدماتها.

  - قيم تعكس المبادئ الحاكمة لعمل الوزارة مع العاملين والشركاء والمستفيدين وأصحاب المصالح داخل الوطن، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

  - أهداف استراتيجية محددة للوزارة حتى عام 2030، تعكس أدوار الوزارة الفاعلة في سوق العمل الوطني وأسواق العمل الخارجية في ضوء قانون العمل الجديد من جهة، وفى ضوء أفضل الممارسات العالمية لوزارات العمل المناظرة في الدول المتقدمة والناهضة، والتغيرات في طبيعة أسواق العمل الخارجية من جهة أخرى، وبحيث يتحقق التكامل المنشود بين سياسات وزارة العمل وسياسات الوزارات والمؤسسات الأخرى وثيقة الصلة بعمل الوزارة.

- تقديم مقترح الخطة التشغيلية للوزارة، بما تتضمنه من أهداف تشغيلية، وبرامج تنفيذية، ومخرجات مستهدفة، ومؤشرات أداء مقترحة، وتحديد للمسئولين عن التنفيذ، وذلك في ضوء أفضل الممارسات العالمية.
- ومن الجدير بالذكر، أنه سيتم التو افق حول الرؤية والرسالة والقيم والأهداف الاستر اتيجية والسياسات والبرامج التشغيلية المقترحة من خلال (نهج تشاركي) مع كافة الأطراف المعنية في الوزارة (قيادات - تقسيمات تنظيمية داخلية - مديريات ومكاتب العمل، النقابات)، وشركاء الوزارة والخبراء والمهتمين وأصحاب المصالح والمستفيدين من أنشطة الوزارة محليًا وخارجيًا.

خامسًا: البرنامج الزمنى للأعمال المطلوبة*:

النشاط	شهور العمل			
	1	2	3	4
وضع خطة العمل، وتنسيق الأدوار بين الفريق الاستشاري للمعهد والفريق الفني من وزارة العمل				
جمع المعلومات الأساسية من مصادرها الأولية والثانوية + ورشة تهيئة استهلالية				
تحليل الوضع الراهن من منظور استر اتيجي				
اقتراح إطار استر اتيجي عام لوزارة العمل				
اقتراح الخطة التشغيلية للوزارة				
إعداد ومناقشة التقرير النهائي للدراسة المتخصصة				

القسم الثاني: التقارير المرحلية ومخرجات الدراسة المتخصصة

التقارير	المخرجات
الأول	• إعداد خطة العمل، وتنسيق الأدوار بين فريق الدراسة من المعهد والفريق الفني من وزارة العمل • إعداد قوائم البيانات المطلوب توفيرها واللازمة لدعم محاور الدراسة • جمع المعلومات الأساسية من مصادرها الأولية والثانوية + ورشة تهيئة استهلالية • نتائج تحليل الوضع الراهن من منظور استراتيجي للأوضاع التنظيمية والوظيفية وتقديم مقترحات أولية في هذا الشأن ✓ مراجعة ومناقشة التقرير مع الفريق الفني للوزارة ✓ إقرار النسخة الأخيرة للتقرير الأول من جانب الفريق الفني للوزارة
الثاني	• إطار استراتيجي مقترح لوزارة العمل • مقترحات لإعادة الهيكلة التنظيمية/ الوظيفية • تنفيذ بناء القدرات فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي ✓ مراجعة ومناقشة التقرير مع الفريق الفني للوزارة ✓ إقرار النسخة الأخيرة للتقرير الثاني من جانب الفريق الفني للوزارة
الثالث	• مقترح الخطة التشغيلية الخمسية للوزارة (2026 - 2030) • هيكل تنظيمي/ وظيفي مقترح

	✓ مراجعة ومناقشة التقرير مع الفريق الفني للوزارة ✓ إقرار النسخة الأخيرة للتقرير الثالث من جانب الفريق الفني للوزارة
الرابع	إعداد ومناقشة التقرير النهائي للدراسة المتخصصة ويشمل: • الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل 2026-2030 • الخطة التشغيلية لوزارة العمل 2026-2030 • هيكل تنظيمي / وظيفي محدّث ✓ مراجعة ومناقشة التقرير النهائي مع الفريق الفني للوزارة ✓ إقرار النسخة الأخيرة للتقرير النهائي من جانب الفريق الفني للوزارة

القسم الثالث: العرض المالي - التكلفة التقديرية للأعمال المطلوبة (بالجنيه)

بيـــان	عدد الخبراء	عدد شهور العمل	الفئة	إجمالي التكلفة
مكافآت الخبراء				
رئيس الفريق	1	4	30000	120000
منسق الفريق	1	4	25000	100000
الخبراء*	3	4	20000	240000
مكافآت مساعدي الخبراء والدعم الإداري				
مساعدي الخبراء*	3	3	12000	108000
الدعم الإداري	2	4	6000	48000
إجمالي التكاليف المباشرة				616000
التكاليف غير المباشرة (بنسبة 38% تمثل استقطاعات لصالح الجهات المعنية)				234080
إجمالي التكلفة				850080

*الخبراء ومساعدي الخبراء متخصصون في التخطيط الاستراتيجي وإعادة الهيكلة والاقتصاد والإدارة والمحاسبة وسوق العمل والتحليل الإحصائي.

ملاحظة: تسدد الدفعات بواقع 25% من إجمالي التكلفة في موعد غايته أسبوع من تاريخ إقرار التقارير الأربعة من جانب الفريق الفني لوزارة العمل.